

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٦٠

الأربعاء، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارتون مارتشيسي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد يوشيكواوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/272)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1608853 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

(٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/272)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل

الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات

الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

S/2016/272، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات

مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

(٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

وأعطى الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): عقب خمس سنوات

من النزاع الوحشي والعبثي، كلنا نتوق إلى بارقة أمل بأن

معاناة الشعب السوري قد شارفت أخيرا على الانتهاء. وقد

جلبت الأسابيع القليلة الماضية ذلك البصيص، مع قتل وإصابة

عدد أقل بكثير من المدنيين منذ سريان وقف الأعمال العدائية

قبل شهر. في بعض أجزاء من البلد على الأقل، منح ذلك

الأمل للناس، الذين ناشدونا بصوت عال وواضح أن كل ما

يريدونه هو العيش في أمان وحماية أسرهم من العنف.

وأحرز تقدم أيضا بشأن إمكانية إيصال المساعدات

الإنسانية، مع وصول الأمم المتحدة والشركاء إلى مناطق

إضافية من المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول

إليها، وبعضها لأول مرة منذ عدة أشهر أو حتى سنوات.

ولكن لا يزال هناك الكثير مما هو مطلوب عمله، ويجب علينا

أن نواصل السعي إلى الوصول إلى جميع من هم بحاجة إلى

المساعدة. ولا بديل لعملية التصاريح والمفاوضات المتأنية

مع جميع الأطراف من أجل الوصول الآمن إلى المناطق التي

تعج بالأشخاص المعرضين للخطر من أجل تلبية احتياجاتهم

الإنسانية.

وأرحب ترحيبا كبيرا باستئناف المحادثات السياسية

الأسبوع الماضي، والتي قادها المبعوث الخاص السيد ستافان

دي ميستورا. ويجب علينا جميعا دعم جهوده الدؤوبة لإيجاد

حل سياسي يضع حدا للنزاع ويفي بتطلعات الشعب السوري.

فعقب الكثير من الفرص الضائعة، حان الوقت لتجتمع مختلف

الأطراف معا وتضع حدا لهذا الفصل المروع من تاريخ سورية.

وسأركز في هذه الإحاطة الإعلامية على آخر المعلومات

المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويسرني أن

أبلغكم أننا شهدنا بعض علامات التقدم في الأسابيع القليلة

الماضية. وقد تسنى إيصال المساعدات الإنسانية إلى بعض

المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. ومنذ بداية

العام، تمكنا من الوصول إلى ١٥٠ ألف شخص في ١١ منطقة

من أصل ١٨ منطقة محاصرة في سورية عن طريق القوافل

المشتركة بين الوكالات. وقد تمكنا كل شهر هذا العام من

الوصول إلى بعض الأماكن، مثل مضايا والزبداني والقوعة

وكفريا، المعروفة مجتمعة بالبلدات الأربع.

تُبذل الجهود أيضا من أجل الوصول الآمن إلى ٢٠٠ ٠٠٠

شخص محاصرين في أجزاء من مدينة دير الزور وذلك من

خلال الإنزال الجوي على ارتفاع عال، وهي جهود يتصدرها

وبينما نسلم بالتقدم الذي أحرز مؤخرا بشأن إيصال المساعدات الإنسانية، يجب علينا أيضا أن ندرك أن ذلك ليس سوى خطوة أولى صوب ما هو لازم. وإذا ما أفصحنا عن الحقيقة، فلا يزال أمامنا مسافة طويلة يتعين علينا قطعها حتى نبلغ مرحلة الوصول المستدام وغير المشروط وغير المعرقل، والمطلوب من الأطراف توفيره بموجب القانون الدولي، وما انفك المجلس يطالب بذلك في قراراته. وما زالت الأوضاع الإنسانية المزرية تسود جميع أنحاء البلد، مع وجود نحو ١٣,٥ مليون شخص ما زالوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ما برحت توجد عقبات يومية تعترض قدرتنا على الوصول إلى من هم بأمر الحاجة إلى مساعدتنا. وتشاطرنا تفاصيل تلك العقبات مع الدول الأعضاء التي لها تأثير على الأطراف لكي تنظر في ما يمكنها أن تفعله من أجل تحطيم الحواجز لتعجيل في تحقيق الوصول الآمن وغير المعاق، وتقديم الإغاثة، وإجلاء المرضى والجرحى.

لا يزال يتعذر علينا الوصول إلى العديد من الـ ٤,٦ مليون شخص المحتاجين إلى المساعدة والمتواجدين في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، وذلك بسبب انعدام الأمن والعقبات التي تضعها الأطراف. وحتى بينما نحصل حاليا على الردود، فكثيرا من الطلبات لا تتم الموافقة عليها. وحتى الآن، لم نصل في عام ٢٠١٦، إلا إلى حوالي ٣٠ في المائة من السكان في المناطق المحاصرة، وإلى أقل من ١٠ في المائة من السكان في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وعلى الرغم من الموافقات الأخيرة على بعض الطلبات، تواصل السلطات السورية عدم إعطاء الموافقة لبعض المواقع. منذ تم مؤخرا تقديم خطة مرور القوافل عبر خطوط التماس في نيسان/أبريل، لم توافق السلطات السورية إلا على الوصول إلى ستة مواقع من ١١ موقعا، وبالنسبة لبعض المواقع تحدد تلك السلطات الكميات، مما يعني أننا لن نتكمن إلا من تغطية جزئية للسكان

برنامج الأغذية العالمي. وعلاوة على ذلك، ومن خلال القوافل المشتركة بين الوكالات وصلنا إلى نحو ١٩٩ ٠٠٠ شخص متواجدين في مواقع يصعب الوصول إليها، بما في ذلك بلدات الوعر والحولة في محافظة حمص، وبلودان في محافظة ريف دمشق، فضلا عن الوصول إلى زهاء ٥٠ ٠٠٠ شخص في مواقع أخرى عبر خطوط الأولوية، حيثما تمس الحاجة إلى ذلك. ومنذ منتصف شباط/فبراير، تمكنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من تقديم المساعدة إلى زهاء ١٩ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في يلداء، وبيبلا وبيت سحم، بما في ذلك ما يقدر بـ ٦ ٠٠٠ شخص من المدنيين في منطقة مخيم اليرموك المحاصرة.

وأرحب أيضا بشدة بالتزام حكومة سورية مؤخرا بتبسيط الإجراءات الإدارية للقوافل العابرة للخطوط، وباستجابتها لطلباتنا في غضون سبعة أيام من تقديمها، وكفالة صدور رسائل التيسير اللازمة في غضون ثلاثة أيام. ويسرني أن أذكر بأن الحكومة السورية قدمت ردا على خطة القافلة المشتركة بين الوكالات في نيسان/أبريل ضمن الإطار الزمني المحدد. ومن الجدير بالذكر أنه في العام الماضي، لم تتم الاستجابة على الإطلاق إلى أكثر من ٧٥ في المائة من الطلبات. وأحيط علما أيضا بالموافقات الإضافية الأخيرة الصادرة عن السلطات السورية بشأن الوصول إلى المناطق ذات الأولوية التي يصعب الوصول إليها، وغيرها من المواقع المحاصرة عبر خطوط التراجع. واستنادا إلى الموافقات التي وردت حتى الآن، تعمل الأمم المتحدة حاليا على إيصال المساعدات قبل نهاية نيسان/أبريل إلى أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص ممن هم بحاجة ماسة إليها في تلك المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى افتراض أن الأطراف تعمل على تيسير الوصول، وأن الظروف الأمنية تسمح بذلك، تخطط اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لتنفيذ حملة تحصين على الصعيد الوطني تستهدف حوالي مليون طفل.

الطبية والعلاجات من القوافل. في عام ٢٠١٦ سحبت أو استبعدت أكثر من ٨٠ ٠٠٠ جرعة علاجية من القوافل، وكانت الأغلبية منها على أيدي السلطات السورية. إن مجموعة من البنود التي أزيلت تمثل شيئا مخزيا، وكانت تلك المواد الطبية تتراوح من علاج لسوء التغذية عند الأطفال إلى علاج للوقاية من التزيف بعد الولادة. ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير ممكن لاستبعاد تلك المواد الطبية أو أي مواد طبية أساسية أخرى من القوافل. وأحضر جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، على السماح بدخول جميع المواد الطبية والمعدات اللازمة الأخرى المحملة على متن القوافل، بما في ذلك المواد الجراحية.

إن عمليات الإجلاء الطبي من المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها والتي يجري التيسير لها حاليا ليست كما ينبغي. ومع أن الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة تواصل بذل قصارى جهدها لمتابعة الحالات الفردية، من الواضح أن ذلك لا يكفي، حيث لا يزال الناس يموتون بلا داع نتيجة لذلك. وليس بمقدوري أن أحدد العدد، ولكن من الواضح أن ذلك غير مقبول. وبالمثل، لا يحصل العاملون في المجال الطبي على إمكانية الوصول التي يحتاجون إليها لإجراء تقييمات طبية مناسبة وعلاج المرضى. إذ أن قضاء بضع ساعات مع المرضى يوم وصول القافلة لا يكفي. إننا بحاجة إلى الوصول المنتظم للإمدادات الطبية، وقيام العاملين في المجال الإنساني بزيارات المتابعة اللازمة.

وحيث أن الحالة حرجة في المناطق المحاصرة وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها، يجب علينا أن نتذكر أن هذا الصراع يؤثر تقريبا على كل سوري. إن تدمير البنية التحتية الأساسية، بما فيها المدارس والمستشفيات، وخفض قيمة العملة، وأثر الجزاءات، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ونقص الوقود والكهرباء، ونقص المياه النظيفة كلها ألحقت أضرارا

في كل منطقة. ولم نحصل بعد على الموافقة للوصول إلى ثلاث مناطق محاصرة لا تبعد سوى دقائق بالسيارة عن مستودعات الأمم المتحدة في مناطق دوما، وشرق حرستا وداريا التابعة لريف دمشق. إن الحالة في تلك المناطق مروعة، لا سيما في داريا، حيث ما زلنا نتلقى تقارير عن نقص حاد في الأغذية، والمياه النظيفة، والأدوية، والكهرباء، والسلع الأساسية، بالاقتراح مع حالة الأمن الغذائي والتغذية التي يعيش في ظلها الناس، ومن المعتقد أن الحالة كارثية. بل إن هناك أنباء تفيد بأن الناس أرغموا على أكل العشب. إن حالة البؤس اليومية التي يعيشها الناس في تلك المناطق تجر العار علينا جميعا.

ولا تزال الحالة الإنسانية حرجة أيضا في العديد من المناطق التي يصعب الوصول إليها. فعلى سبيل المثال، ما زلت أشعر بالانزعاج إزاء الظروف التي يعيش في ظلها أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ من المدنيين في شمال ريف حمص، لا سيما بلدات الرستن وتليسة، والحولة، وتير معة، وتالدو، فضلا عن وجود ١٥ ٠٠٠ شخص في المنطقة المتاخمة لبلدة حُربنفسه والمجتمعات المحيطة في ريف حماة. لا يستطيع الناس في تلك المناطق من الناحية الأساسية الدخول إليها والخروج منها، وتتضاءل إمكانية الحصول على المياه النظيفة، والرعاية الطبية والغذاء. والقافلة الأخيرة إلى الحولة حيوية، والموافقات على عبور القوافل إلى أجزاء أخرى من شمال ريف حمص تعطينا الأمل في أن تتمكن من التخفيف من معاناة البعض، ولكننا ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة التي تواجه المدنيين في تلك المناطق. ولا ينبغي أن ننسى حالة ما يقرب من مليوني شخص يعيشون كل يوم في حالة قمع أو رعب في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وليست لدينا إمكانية تذكر للوصول إليهم، وما زلنا نتلقى تقارير عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

حتى عندما تتوفر لدينا إمكانية الوصول إليهم، لا تزال هناك شواغل خطيرة إزاء الاستبعاد المستمر، وسحب اللوازم

إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية لأكثر من ١,٥ مليون شخص؛ وعالجت منظمة الصحة العالمية ما يربو على ٨٠٠ ٠٠٠ شخص؛ وقدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم لما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. كما أن شركاءنا من المنظمات غير الحكومية يواصلون مساعدة مئات الآلاف من الناس كل شهر، من داخل سورية وعبر الحدود.

وخلال الأسابيع الماضية، كثفت الأمم المتحدة والشركاء المساعدة إلى المحتاجين، بما في ذلك المساعدة عبر الحدود من تركيا، من أجل تلبية احتياجات أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص شردوا حديثا بالقرب من الحدود التركية بسبب احتدام القتال والقصف الجوي في محافظة حلب طيلة شهر شباط/فبراير قبل بدء وقف الأعمال العدائية.

والتحدي الذي يواجهنا الآن هو توسيع نطاق المساعدة للوصول إلى المستوى المطلوب. ونحن على أهبة الاستعداد للاستفادة من أي فرصة لمساعدة المحتاجين. وفي ١٥ آذار/مارس، وبعد مرور خمس سنوات على النزاع في سورية، دعت ١٠٢ من الوكالات الإنسانية إلى توفير إمكانية الوصول الفوري والمستدام في سورية. وإني أكرر تلك الدعوة اليوم، لا سيما لأطراف النزاع والدول الأعضاء التي تملك تأثيرا لكفالة إمكانية الوصول الكامل دون عوائق أو قيود أمام العاملين في المجالين الطبي والإنساني كي يقيموا رفاه المدنيين في جميع المجتمعات المحلية، ويعالجوا المرضى والجرحى؛ والسماح بوصول جميع المعونات الإنسانية، على نحو ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني، دون أي عوائق، إلى من هم في أمس الحاجة إليها - بما في ذلك اللوازم الطبية والمعدات الجراحية والضرورات الغذائية؛ ودعم حملة تحصين الأطفال التي تمس الحاجة إليها على الصعيد الوطني. وهذه إجراءات عملية وفورية تعني الفرق بين الحياة والموت للكثير من الناس. وعلى جميع أطراف الصراع أن تتفق على تنفيذها الآن.

كبيرة بأغلبية الأسر السورية والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. ويتعين علينا إيجاد سبيل أفضل للوصول إلى جميع من هم بحاجة إلى المساعدة، ويتعين علينا أن نكفل إمكانية حصول الناس على الخدمات الأساسية والضرورية أينما يعيشون.

كما يعلم المجلس، فإن هدفنا تقديم المعونة الطارئة بوصفنا عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وليست لدينا أهداف سياسية أو عسكرية. إن هدفنا تقديم المعونة الطارئة وتوفير الحماية للأشخاص المحتاجين إليها بشدة والذين يعيشون في ظل ظروف هشة أينما كانوا في سورية. بيد أنه لكي يصبح ذلك أمرا واقعا، فإن إتاحة الوصول مؤخرا إلى بعض المواقع يجب أن يكون خطوة أولى فحسب نحو تغيير كبير في عملية الوصول. ويجب أن تتجاوز إمكانية الوصول السماح بمزيد من الإمدادات المحدودة على متن قوافل المعونة. ويجب علينا أن نتجاوز فكرة توزيع المساعدة المخصصة لمرة واحدة إلى منطقة محاصرة بعينها، أو للمناطق التي يصعب الوصول إليها، وأن نعتبرها إلى حد ما مقبولة وكافية، لأنها ليست كذلك ولن تكون أبدا. حتى لكي نبدأ بعملية على نطاق كامل لتناول الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية في تلك المناطق، فإن ما نحتاج إليه هو الوقف الدائم للقتال وإنهاء الحصار، والوصول الحر وغير المشروط والمستدام، لكي يتسنى لنا أن نصل إلى جميع المحتاجين بصورة مجدية كلما اقتضى الأمر ذلك، واتباع أي مسار لازم. نحن بحاجة أيضا إلى أن يكون بوسع المدنيين التحرك بحرية داخل وخارج المناطق من أجل الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة، ونحن بحاجة إلى ذلك الآن، قبل فوات الأوان.

أود أن أشيد بشجاعة المنظمات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني الذين هبوا جميعا لمساعدة الملايين من الناس كل شهر من خلال جميع المسارات المتاحة.

وفي شباط/فبراير، قام برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، بإيصال أغذية لـ ٣,٨ مليون شخص. ووفرت اليونيسيف

كما ينبغي أن يكون وقف الأعمال العدائية بمثابة المحفز الذي يضع حداً، في نهاية المطاف، للاستخدام العشوائي للأسلحة ضد المدنيين والمناطق السكنية وطرق إيصال المعونة وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية التي يحميها القانون الدولي. وفي هذا العام، قُتل عدد كبير جدا من المدنيين أو أصيبوا في هجمات مباشرة أو عشوائية شنتها جميع الأطراف، بسبب استمرار استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بوسائل منها البراميل المتفجرة وغيرها من الأسلحة المحمولة جواً والقصف والسيارات المفخخة. وقد حان الوقت لكي نقول كفى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد أوبراين على هذه الإحاطة الإعلامية.

أدعو الأعضاء الآن إلى مشاورات مواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|٤٥.

ودروس التاريخ تقول لنا إن تحقيق السلام لا يمكن أن ينتظر فترة أطول في سورية. وتتضح الآن بصورة مؤلمة